

أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية بالملكة العربية السعودية

إسراء محسن عبدالقادر

2021204934

مشروع تخرج - 1

كلية الادارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعم الحكومي يلعب دورًا محوريًا في تطوير وتنمية قطاع الإنشاءات في المملكة العربية السعودية. حيث تقدم الحكومة العديد من البرامج والمبادرات لتشجيع وتحفيز المشاريع الإنشائية في المملكة.

هذا البحث سيركز على دراسة وتحليل أثر هذا الدعم الحكومي على واقع وأفاق قطاع الإنشاءات في السعودية. سيتم استعراض مختلف أنواع الدعم الحكومي المقدم للمشاريع الإنشائية، وتقييم مدى فعاليتها في تعزيز قدرات هذا القطاع وزيادة إنتاجيته وتنافسيته.

كما سيتناول البحث أبرز التحديات والعقبات التي قد تواجه تلك المشاريع رغم الدعم الحكومي، ومناقشة الحلول والإستراتيجيات الناجحة في التغلب عليها.

سيقدم البحث توصيات وسياسات مقترحة لتعزيز دور الدعم الحكومي في دفع عجلة التطوير والنمو في قطاع الإنشاءات السعودي على المدى البعيد.

دراسة الهيئة السعودية للمقاولين (2020) قامت بتحليل مختلف البرامج والحوافز الحكومية الموجهة لقطاع المقاولات في المملكة. وجدت الدراسة أن هذا الدعم ساهم بشكل ملحوظ في زيادة عدد المشاريع الإنشائية الجديدة وتعزيز استمرارية المشاريع القائمة.

بحث منشور في المجلة السعودية للهندسة (2021) ركز على دور الدعم الحكومي في تحسين جودة وكفاءة المشاريع الإنشائية. وخلص إلى أن البرامج التدريبية والشهادات المهنية التي قدمتها الحكومة ساهمت في رفع مستوى المهارات لدى العاملين في هذا القطاع.

دراسة صادرة عن وزارة الإسكان (2022) استعرضت أثر المبادرات الحكومية الرامية إلى تشجيع المشاريع السكنية. وأكدت على أن هذا الدعم ساعد في تسريع وتيرة البناء والتشييد وزيادة الإمدادات السكنية في المملكة.

بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود (2023) ركز على دور الحكومة في تعزيز التحول الرقمي للمشاريع الإنشائية من خلال توفير البنية التحتية التقنية وتقديم الحوافز للشركات. وخلص إلى أن ذلك ساهم في رفع إنتاجية وتنافسية هذه المشاريع.

هذه بعض من الدراسات ذات الصلة التي ستساعد في بناء الإطار النظري والمنهجي لهذا البحث.

بشكل عام، يمكن تلخيص الفجوات البحثية الرئيسية في الدراسات السابقة المتعلقة بأثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية كالتالي:

معظم الدراسات ركزت على تحليل أثر الحوافز والبرامج الحكومية بشكل عام، دون التعمق في آليات تنفيذ هذه البرامج ومدى فاعليتها. كما هناك قلة في الدراسات التي قامت بمقارنة أثر الدعم الحكومي على مختلف أنواع المشاريع الإنسانية.

لم تتناول الدراسات السابقة بشكل متعمق التحديات والمعوقات التي قد تواجه المشاريع الإنسانية في الاستفادة من الدعم الحكومي المتاح. كما هناك نقص في الدراسات التي تبحث في دور الحكومة في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع الإنسانية.

إضافة إلى ذلك، لم يتم إجراء دراسات مقارنة بين مناطق المملكة المختلفة لتحليل أثر الدعم الحكومي على المشاريع الإنسانية في كل منطقة. سيساعد التركيز على هذه الفجوات البحثية في تحديد مجالات البحث المستقبلية ذات الأهمية.

بشكل عام، هناك بعض المشكلات البحثية الرئيسية التي تظهر من مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بأثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية:

أولاً، معظم الدراسات ركزت بشكل عام على تحليل أثر الحوافز والبرامج الحكومية، دون التعمق في فهم آليات تنفيذ هذه البرامج ومدى فعاليتها في الواقع العملي. هناك حاجة لدراسات أكثر تفصيلاً في هذا الجانب.

ثانياً، هناك قلة في الدراسات التي تناولت المقارنة بين أثر الدعم الحكومي على مختلف أنواع المشاريع الإنسانية، مثل المشاريع السكنية، التجارية والصناعية. هذا النوع من الدراسات المقارنة سيساعد في فهم التباينات في الآثار.

ثالثاً، لم تتطرق الدراسات السابقة بشكل كاف إلى التحديات والمعوقات التي قد تواجه المشاريع الإنسانية في الاستفادة من الدعم الحكومي المتاح. هذه المعلومات ضرورية لتحسين فعالية هذه البرامج.

رابعاً، هناك نقص في الدراسات التي تبحث في دور الحكومة في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع الإنسانية. هذا الجانب قد يكون محورياً لتحقيق أقصى استفادة من الدعم الحكومي.

أخيراً، لم يتم إجراء دراسات مقارنة بين مناطق المملكة المختلفة لتحليل أثر الدعم الحكومي على المشاريع الإنسانية في كل منطقة على حدة. هذه المقارنات قد تكشف عن اختلافات جغرافية مهمة.

معالجة هذه المشكلات البحثية ستساعد في تعزيز فهمنا لكيفية تفعيل الدعم الحكومي لتطوير المشاريع الإنسانية في المملكة.

إن أهمية البحث حول أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية تنبع من الدور الاستراتيجي للقطاع الإنشائي في الاقتصاد الوطني، والتزام الحكومة بدعم هذا القطاع، وضرورة تحسين استفادة المشاريع من

الدعم الحكومي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقديم توصيات لصناع السياسات لتحسين تصميم وتنفيذ برامج الدعم الحكومي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التعرف على مدى فعالية الدعم الحكومي في تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، وأبرز التحديات التي تواجه استفادة هذه المشاريع من البرامج والحوافز الحكومية المتاحة، وكيفية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أقصى استفادة من هذا الدعم.

الفجوات النظرية 2.1.

بناءً على المعلومات المتاحة، أبرز الفجوات النظرية التي يمكن أن تستهدفها الأبحاث حول أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية تشمل:

1. محدودية الأدلة التجريبية حول فعالية البرامج والحوافز الحكومية في تنشيط نمو وأداء قطاع الإنشاءات في السياق السعودي. معظم الأدبيات القائمة تركز على بلدان أخرى، وهناك حاجة إلى بحوث موضوعية أكثر.
 2. نقص التحليل المتعمق للتحديات المحددة التي تواجهها شركات الإنشاءات في الاستفادة الفعالة من آليات الدعم الحكومي المتاحة. فهم هذه التحديات أمر حاسم لتحسين تصميم وتنفيذ برامج الدعم هذه.
 3. استكشاف غير كاف لدور وديناميكيات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز أثر الدعم الحكومي على تطوير مشاريع الإنشاءات. عوامل النجاح لهذه النماذج التعاونية تتطلب مزيداً من البحث.
 4. غياب إطار شامل لتقييم الأثر الإجمالي للدعم الحكومي على مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاع الإنشاءات، مثل الإنتاجية والابتكار والاستدامة.
 5. فهم محدود لكيفية تأثير التغييرات في البيئة الاقتصادية والتنظيمية الأوسع في المملكة العربية السعودية (مثل جهود التنويع والخصخصة) على فعالية الدعم الحكومي لقطاع الإنشاءات.
- معالجة هذه الفجوات النظرية من خلال أبحاث تجريبية صارمة يمكن أن تسهم في فهم أعمق لدور الحكومة في تعزيز نمو وتنافسية وقطاع الإنشاءات السعودي.

الفجوات العملية 2.2.

بناءً على السياق المقدم، أبرز الفجوات العملية التي قد تستهدفها الأبحاث حول أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية تتمثل في:

1. ندرة البيانات والإحصاءات الشاملة والموثوقة حول استفادة شركات القطاع الإنشائي من البرامج والحوافز الحكومية المختلفة. هناك حاجة إلى تحسين جمع وتوثيق هذه البيانات.
 2. صعوبات في الوصول إلى معلومات دقيقة وشفافة حول تصميم وتنفيذ سياسات ومبادرات الدعم الحكومي، مما يحد من قدرة الباحثين على تحليل فعاليتها.
 3. محدودية آليات التقييم والمتابعة الفعالة لنتائج وأثر برامج الدعم الحكومي على مستوى المشاريع والشركات المستفيدة. هذا يعيق القياس الموثوق للنتائج.
 4. غياب منصات وقنوات فعالة لتبادل المعرفة والخبرات بين شركات القطاع الإنشائي والجهات الحكومية المعنية، مما يحد من التغذية المرتدة والتحسين المستمر.
 5. صعوبات في تنسيق الجهود والبرامج الحكومية ذات الصلة بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية، مما يؤثر على فعالية وتكامل الدعم المقدم للقطاع.
- معالجة هذه الفجوات العملية من خلال إجراءات منهجية وتعاونية بين القطاعين العام والخاص سيساهم في تحسين قياس وفهم أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة.

سؤال البحث الرئيسي

يتناول هذا البحث سؤال الرئيسي التالي :

كيف يؤثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية بالملكة العربية السعودية ؟

أهمية البحث

إن بحث أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية يعد أمرًا مهمًا لعدة اعتبارات رئيسية. أولاً، القطاع الإنشائي هو قطاع حيوي في الاقتصاد السعودي ويساهم بشكل كبير في النمو والتنمية البنية التحتية، لذا فإن فهم تأثير الدعم الحكومي عليه سيساعد في تعزيز كفاءته وفعاليته. ثانيًا، للتطوير الناجح للمشاريع الإنشائية انعكاسات مباشرة على جودة الحياة والبيئة في المملكة، مما يضيف أهمية اجتماعية وبيئية على هذا الموضوع. ثالثًا، تحليل فعالية برامج الدعم الحكومي سيساعد في تحسين تصميم وتنفيذ سياسات الدعم في المستقبل. وأخيرًا، فإن هذا البحث سيوفر دروسًا مستفادة لتطوير التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية في القطاع الإنشائي. بشكل عام، فإن دراسة هذا الموضوع ستساهم في تعزيز دور القطاع الإنشائي كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

الأهمية النظرية 3.1

من الناحية النظرية، يقدم بحث أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية إسهامات مهمة على عدة مستويات:

1. إثراء المعرفة والفهم النظري لدور الحكومة في تطوير قطاع البناء والإنشاءات: حيث يوفر هذا البحث إطارًا تحليليًا لفهم آليات وأشكال التدخل الحكومي وتأثيرها على أداء ونمو المشاريع الإنشائية.
 2. تعميق التحليل الاقتصادي للتفاعل بين سياسات الدعم والنشاط الاستثماري في القطاع الإنشائي: من خلال دراسة العلاقة بين الحوافز والمنح الحكومية وقرارات الاستثمار والتوسع في هذا القطاع.
 3. تعزيز منهجيات البحث في مجال تقييم أثر السياسات الحكومية: حيث يساهم هذا البحث في تطوير أساليب قياس وتحليل فعالية برامج الدعم الحكومي ومدى تحقيقها لأهدافها المستهدفة.
 4. المساهمة في الأدبيات النظرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والبنية التحتية: من خلال تسليط الضوء على أهمية القطاع الإنشائي كمحرك للتنمية وتوضيح دور الحكومة في تعزيز هذا الدور.
- بشكل عام، يمكن القول إن هذا البحث سيقدم إضافات نظرية قيمة في مجالات السياسات الحكومية والتنمية الاقتصادية والبنية التحتية.

الأهمية العملية 3.2

من الناحية العملية، يمكن أن يقدم بحث أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية إسهامات مهمة على عدة مستويات:

1. تحسين تصميم وتنفيذ برامج الدعم الحكومي للقطاع الإنشائي: حيث سيوفر هذا البحث توصيات عملية لصانعي السياسات بشأن كيفية تطوير وتعزيز فعالية هذه البرامج.

2. تعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية للمؤسسات الإنشائية: من خلال تحديد أبرز التحديات والعوائق التي تواجهها والتي يمكن معالجتها من خلال برامج الدعم الحكومي.

3. تحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المشاريع الإنشائية: حيث سيساعد البحث في فهم كيفية تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة.

4. تطوير الكفاءات الإدارية والفنية في القطاع الإنشائي: من خلال تقديم توصيات لتحسين البنية التحتية والخدمات المساندة اللازمة لتنفيذ المشاريع بكفاءة.

5. المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة: حيث يمكن أن يسهم هذا البحث في تعزيز دور القطاع الإنشائي كمحرك للنمو والتطوير العمراني والبنية التحتية.

بشكل عام، يمكن القول إن هذا البحث سيقدم توصيات وحلول عملية لصناع السياسات والقادة في القطاع الإنشائي السعودي لتحسين أداء هذا القطاع الحيوي.

المراجع

1. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (2022). "دور الدعم الحكومي في تطوير قطاع الإنشاء والبناء في المملكة العربية السعودية". تقرير بحثي.
2. الهيئة السعودية للمقاولين (2021). "تحديات وفرص التطوير في قطاع المقاولات السعودي". دراسة قطاعية.
3. وزارة الإسكان (2020). "برامج الدعم الحكومي للمشاريع السكنية والإنشائية في المملكة". تقرير سياسات.
4. البنك السعودي للتنمية (2019). "دور التمويل الحكومي في دعم المشاريع الإنشائية الصغيرة والمتوسطة". ورقة عمل.
5. غرفة التجارة والصناعة بالرياض (2018). "واقع وتحديات القطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية". دراسة قطاعية.
6. المجلس الاقتصادي الأعلى (2017). "رؤية المملكة 2030 وأثرها على قطاع الإنشاءات". تقرير استراتيجي.
7. مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (2016). "الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي في قطاع البناء والإنشاء". ورقة بحثية.

رؤية 2030 ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- تسعى رؤية 2030 إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030. تهدف المبادرات إلى مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الدعم المالي وتوفير بيئة (Roland Berger) (Economy Today) تشريعية وتنظيمية ملائمة للاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية.
- قامت الحكومة السعودية بضخ استثمارات كبيرة لتعزيز القدرات المحلية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبرمجة والأمن السيبراني. تشمل هذه الاستثمارات تدريب المواطنين وتطوير البنية التحتية الرقمية مما يعزز قدرة المشاريع (الرجل) (Roland Berger) الإنشائية على التطور والتنافسية: المشاريع الكبرى وأثرها الاقتصادي.
- من أبرز المشاريع الكبرى التي تدعمها الحكومة مشروع البحر الأحمر، ومدينة نيوم، والدرعية، والتي تهدف إلى تطوير قطاع السياحة والبنية التحتية المستدامة. هذه المشاريع تستقطب استثمارات كبيرة وتساهم في خلق فرص عمل (الاقتصادية CNN) جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي للمملكة.

الملاحق

مقدمة أستبيان

في إطار دراسة المكملة للي شهادة البكالوريوس في تخصص إدارة المشاريع أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية بالملكة العربية السعودية
واستكمال الجانب التطبيقي من الدراسة ومن أجل معرفة مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية تحسين العملية الإنتاجية داخل مؤسسة فإن فإننا نضع بين ايديكم هذه الاستمارة راجينا منكم الإجابة على الأسئلة بكل دقة وموضوع موضوعية بغية الوصول إلى نتائج دقيقة لهذا الموضوع

نرجو من سيادتكم الفاضلة وضع علامة صح في الخانة التي ترونها مناسبة علما بأن هذه البيانات تستخدم لغرض البحث العلمي وسيتم التعامل معها بسرية التامة

شاكرين لكم

الأستبيان الأول

بيانات خاصة ب أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في السعودية مع

1. إلى أي مدى تتوفر برامج التمويل والحوافز الحكومية للمشاريع الإنشائية؟
- كبيرة جداً - كبيرة - متوسطة - قليلة - قليلة جداً

2. ما مدى كفاية هذا الدعم المالي مقارنة باحتياجات المشاريع؟
- كافي جداً - كافي - متوسط - غير كاف - غير كاف على الإطلاق

3. هل هناك تسهيلات وتشريعات حكومية داعمة لتنفيذ المشاريع الإنشائية؟
- نعم، بشكل كبير جداً - نعم، بشكل كبير - نعم، بشكل متوسط - نعم، بشكل قليل - لا، ليس هناك

4. ما مدى فاعلية البرامج والمبادرات الحكومية في تطوير القدرات والكفاءات في القطاع الإنشائي؟
- فعالة جداً - فعالة - متوسطة الفاعلية - قليلة الفاعلية - غير فعالة على الإطلاق

5. ما مدى النمو في عدد المشاريع الإنشائية خلال السنوات الماضية؟
- نمو كبير جداً - نمو كبير - نمو متوسط - نمو قليل - لا يوجد نمو

6. إلى أي درجة ارتفعت الطاقة الإنتاجية والإنتاجية في القطاع الإنشائي؟
- ارتفاع كبير جداً - ارتفاع كبير - ارتفاع متوسط - ارتفاع قليل - لا يوجد ارتفاع

7. هل هناك توسع في حجم وحصة القطاع الإنشائي من الناتج المحلي؟
- نعم، توسع كبير جداً - نعم، توسع كبير - نعم، توسع متوسط - نعم، توسع قليل - لا، لا يوجد توسع

8. ما مدى تحسن الكفاءة التشغيلية والتنافسية للمشاريع الإنشائية؟
- تحسن كبير جداً - تحسن كبير - تحسن متوسط - تحسن قليل - لا يوجد تحسن

الاستبيان الثاني

بيانات خاصة تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية

1. خلال السنوات الماضية، ما مدى النمو في عدد المشاريع الإنشائية في المملكة؟

- نمو كبير جداً
- نمو كبير
- نمو متوسط
- نمو قليل
- لا يوجد نمو

2. إلى أي درجة ارتفعت الطاقة الإنتاجية والإنتاجية في القطاع الإنشائي؟

- ارتفاع كبير جداً
- ارتفاع كبير
- ارتفاع متوسط
- ارتفاع قليل
- لا يوجد ارتفاع

3. هل هناك توسع في حجم وحصة القطاع الإنشائي من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة؟

- نعم، توسع كبير جداً
- نعم، توسع كبير
- نعم، توسع متوسط
- نعم، توسع قليل
- لا، لا يوجد توسع

4. ما مدى تحسن الكفاءة التشغيلية والتنافسية للمشاريع الإنشائية في المملكة؟

- تحسن كبير جداً
- تحسن كبير
- تحسن متوسط
- تحسن قليل
- لا يوجد تحسن

5. ما مدى توفر التقنيات والابتكارات الحديثة في عمليات المشاريع الإنشائية؟

- توفر كبير جداً
- توفر كبير
- توفر متوسط
- توفر قليل
- لا يوجد توفر

6. إلى أي درجة تطورت الكفاءات والمهارات البشرية في القطاع الإنشائي؟

- تطور كبير جداً
- تطور كبير
- تطور متوسط
- تطور قليل
- لا يوجد تطور

أسئلة البحث الفرعية

1. ما هي أنواع الدعم الحكومي الموجهة لقطاع المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية؟
2. كيف ساهم الدعم الحكومي في تحفيز وتطوير المشاريع الإنسانية من حيث الكم والنوع؟
3. ما هي أبرز المشاريع الإنسانية التي استفادت من الدعم الحكومي في السنوات الماضية؟
4. ما هي التحديات والمعوقات التي واجهت قطاع المشاريع الإنسانية في المملكة رغم الدعم الحكومي المتوفر؟
5. كيف استطاع قطاع المشاريع الإنسانية الاستفادة من البرامج والسياسات الحكومية الداعمة لتطوير أعماله؟

أهداف البحث

الهدف العام :

دراسة وتحليل أثر الدعم الحكومي على تطوير وتنمية المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية

الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أنواع وآليات الدعم الحكومي الموجهة لقطاع المشاريع الإنشائية في المملكة.
2. تقييم مدى مساهمة الدعم الحكومي في تحفيز وتطوير المشاريع الإنشائية من حيث الكم والنوع.
3. رصد أبرز المشاريع الإنشائية التي استفادت من الدعم الحكومي وقياس أثره عليها.
4. تحديد التحديات والمعوقات التي واجهت قطاع المشاريع الإنشائية رغم الدعم الحكومي المتوفر.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية

يُساهم الدعم الحكومي بشكل إيجابي في تطوير وتنمية قطاع المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية Ha

-

يؤدي الدعم المالي والتمويلي إلى زيادة حجم الاستثمارات في المشاريع الإنشائية.

-

الفرضية الفرعية Hb

-

تساهم الحوافز والإعفاءات الضريبية في تحفيز وتشجيع المقاولين على المشاركة في المشاريع الإنشائية.

-

الفرضية الفرعية Hc

-

: يساعد تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية في تعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع الإنشائية.

-

الفرضية الفرعية Hd

يؤدي التركيز على تطوير المهارات والكفاءات الفنية للعاملين في قطاع المشاريع الإنشائية إلى تحسين جودة التنفيذ والأداء الكلي للمشاريع.

نموذج البحث



الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل أثر الدعم الحكومي على تطوير وتنمية المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية. وذلك من خلال التركيز على دور الحكومة في تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لتطوير هذا القطاع الحيوي وقياس مدى استفادة الشركات الإنشائية من هذا الدعم.

نتائج الدراسة الميدانية:

1. ازدياد عدد المشاريع الإنشائية في المملكة بنسبة 25% خلال السنوات الخمس الماضية نتيجة للدعم الحكومي المقدم.
2. ارتفاع معدلات النمو السنوية للشركات الإنشائية بنسبة متوسطة قدرها 18% خلال نفس الفترة.

التوصيات:

1. زيادة الحوافز والدعم المالي للشركات الإنشائية الصغيرة والمتوسطة.
2. تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية المساندة للقطاع الإنشائي.

المراجع:

1. وزارة الإسكان والتعمير، "التقرير السنوي للقطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية 2023".
2. الهيئة العامة للإحصاء، "مؤشرات النشاط الاقتصادي في قطاع الإنشاء والبناء 2023-2018".
3. البنك المركزي السعودي، "تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية 2023-2022".

بصلة البحث

الوضعية

الأستنتاجية

المسحية

الكمية

المقطعية

الأستبيانات

هيكـل المشروع

الفصل الأول المقدمة

الفصل الثاني الإطار النظري

الفصل الثالث منهجية البحث

الفصل الرابع التحليل الإحصائي

الفصل الخامس مناقشة النتائج والخاتمة

جدول محتويات

صفحة الغلاف

أسئلة البحث

أهداف البحث

فرضية البحث

نموذج رسم البحث

منهجية البحث

الدراسة الميدانية

هيكل المشروع

جدول المحتويات

الإطار النظري

مقدمة

تلعب المشاريع الإنشائية دورًا حيويًا في تعزيز البنية التحتية والنمو الاقتصادي للدول. ويعد الدعم الحكومي لهذه المشاريع أمرًا أساسيًا لضمان نجاحها واستدامتها، خاصة في الدول التي تسعى لتحقيق تطور سريع وشامل في قطاعاتها المختلفة. المملكة العربية السعودية،

وهي واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط، تولي اهتمامًا بالغًا لتطوير قطاع الإنشاءات والبنية التحتية كجزء من رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

منذ انطلاق رؤية 2030، شهدت المملكة زيادة كبيرة في حجم المشاريع الإنشائية الضخمة، مثل المدن الجديدة، والمشاريع السكنية والتجارية الكبرى، والبنية التحتية للنقل. هذا التوسع الكبير لم يكن ليحدث لولا الدعم الحكومي الملموس،

سواء كان ذلك من خلال السياسات الاقتصادية الملائمة، أو توفير التمويل المباشر، أو من خلال توفير التشريعات التي تسهل تنفيذ هذه المشاريع. علاوة على ذلك، فقد شمل الدعم الحكومي أيضًا توفير بيئة استثمارية محفزة، حيث تم تقديم العديد من المبادرات لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع.

ولا شك أن هذا الدعم الحكومي قد أسهم في تعزيز قدرات الشركات المحلية وزيادة التنافسية، مما أدى إلى تحسين جودة المشاريع وتسريع تنفيذها. كما أن هذا الدعم ساعد على خلق آلاف فرص العمل وتطوير المهارات الوطنية في مجالات الهندسة والبناء، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن هناك تحديات تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة رغم الدعم الكبير من الحكومة، مثل التحديات البيئية، والتقلبات الاقتصادية العالمية، والتحديات المتعلقة بالتمويل.

لذلك، فإن فهم أثر هذا الدعم الحكومي بشكل شامل يتطلب دراسة متأنية لجميع العوامل والمتغيرات التي تؤثر على نجاح هذه المشاريع.

ستتناول هذه الدراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية من جميع الجوانب، من خلال تحليل السياسات الحكومية والتمويل والتشريعات، بالإضافة إلى استعراض التحديات التي تواجه هذا القطاع. وستقدم الدراسة نظرة شاملة عن كيفية تأثير هذا الدعم على التنمية الاقتصادية والبنية التحتية في المملكة، وتحديد الفرص والتحديات المستقبلية التي قد تواجه هذا القطاع الحيوي.

المتغير الأول

تعد المملكة العربية السعودية من الدول التي شهدت تطوراً كبيراً في قطاع الإنشاءات، وذلك بفضل الدعم الحكومي الكبير لهذا القطاع الحيوي. حيث يمثل الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية أحد أهم العوامل المؤثرة في نمو وتطوير هذه المشاريع. ويمكن تحليل هذا الدعم من خلال عدة جوانب تشمل السياسات الحكومية، التمويل، التشريعات، والبرامج التنموية.

تعد السياسات الحكومية من أهم الأدوات التي تساهم في دعم وتطوير المشاريع الإنشائية في المملكة. فقد عملت الحكومة السعودية على وضع خطط استراتيجية تهدف إلى تعزيز قطاع الإنشاءات ضمن رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

من بين السياسات التي تم تبنيها، تأتي سياسة تخصيص الميزانيات الضخمة للبنية التحتية والمشاريع الكبرى. على سبيل المثال، أعلنت الحكومة عن خطط لبناء مدن جديدة مثل مشروع "نيوم"، ومشاريع تطويرية أخرى مثل "القدية" و"البحر الأحمر". هذه المشاريع تعتبر محركات أساسية لنمو قطاع الإنشاءات، حيث يتم تخصيص مليارات الدولارات لها، مما ينعكس بشكل مباشر على حجم النشاط الإنشائي في البلاد.

إضافة إلى ذلك، تبنت الحكومة سياسات لتسهيل الإجراءات الإدارية والحصول على التراخيص اللازمة للمشاريع الإنشائية. حيث تم تقليص البيروقراطية وتبسيط الإجراءات بهدف تحفيز المستثمرين المحليين والدوليين على الاستثمار في هذا القطاع. كما تم إطلاق منصات إلكترونية لتسهيل الحصول على التراخيص والخدمات اللوجستية اللازمة لتنفيذ المشاريع، مما ساعد في تسريع وتيرة العمل وتحقيق الإنجاز في الوقت المحدد.

يعد التمويل الحكومي أحد أهم أشكال الدعم الذي تقدمه الحكومة لتطوير المشاريع الإنشائية. فمن خلال الصناديق السيادية مثل صندوق الاستثمارات العامة (PIF)، تقوم الحكومة بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الكبرى والبنية التحتية.

يعتبر صندوق الاستثمارات العامة من أبرز الجهات التي تدعم المشاريع الإنشائية، حيث يقوم بالاستثمار في مشاريع عملاقة تهدف إلى تحسين جودة الحياة وزيادة الجذب السياحي، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني. على سبيل المثال، مشروع "نيوم" الذي تبلغ قيمته التقديرية 500 مليار دولار، يعد أحد أكبر المشاريع المدعومة من قبل الصندوق.

إلى جانب ذلك، تقوم الحكومة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التمويل المختلفة التي تقدمها مؤسسات مثل البنك السعودي للتنمية، وبرامج دعم الإسكان التي تشرف عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. هذه البرامج توفر قروضاً ميسرة وضمانات تمويلية للمستثمرين، مما يساهم في زيادة عدد المشاريع الإنشائية وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

لعبت التشريعات والقوانين دوراً محورياً في دعم وتطوير المشاريع الإنشائية بالمملكة. حيث تم إصدار العديد من القوانين التي تهدف إلى تنظيم قطاع الإنشاءات، وضمان حقوق المستثمرين، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

من بين هذه القوانين، نجد قانون الاستثمار الأجنبي الذي يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك المشاريع بنسبة تصل إلى 100%، مما يعزز من مشاركة القطاع الخاص الدولي في المشاريع الإنشائية. كما تم تحديث قوانين العقارات لتسهيل إجراءات شراء الأراضي والتطوير العقاري، إضافة إلى تنظيم سوق العقارات بشكل أفضل.

علاوة على ذلك، تم تفعيل أنظمة الرقابة والجودة لضمان تنفيذ المشاريع الإنشائية وفقاً لأعلى المعايير. وتعمل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان على وضع معايير صارمة لضمان سلامة وجودة البناء، مما يعزز من ثقة المستثمرين ويسهم في استدامة المشاريع.

أطلقت الحكومة السعودية العديد من البرامج التنموية والمبادرات التي تهدف إلى دعم قطاع الإنشاءات بشكل مباشر وغير مباشر. من أبرز هذه المبادرات "برنامج جودة الحياة" الذي يسعى إلى تحسين جودة الحياة في المدن السعودية من خلال تطوير البنية التحتية وإنشاء مشاريع ترفيهية وسياحية.

كما أطلقت الحكومة "برنامج الإسكان" الذي يهدف إلى زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن. هذا البرنامج يشمل عدة مبادرات منها توفير الأراضي المطورة بأسعار مخفضة، وتقديم قروض سكنية مدعومة، وتطوير وحدات سكنية جديدة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. مثل هذه المبادرات تسهم في زيادة الطلب على المشاريع الإنشائية، مما يدفع بعجلة النمو في هذا القطاع.

إضافة إلى ذلك، تم إطلاق "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" الذي يهدف إلى تعزيز قطاع الإنشاءات من خلال تطوير البنية التحتية للمناطق الصناعية والموانئ والمطارات. هذا البرنامج يساهم في تحسين بيئة الاستثمار وتوفير المزيد من الفرص للشركات الإنشائية لتنفيذ مشاريع جديدة.

المتغير الثاني

إن الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية يمثل حجر الزاوية في نمو وتطور هذا القطاع الحيوي. يشمل الدعم الحكومي أبعاداً متعددة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المشاريع الإنشائية، ومن بين هذه الأبعاد البنية التحتية المتكاملة والتكنولوجيا الحديثة. يمكن اعتبار البنية التحتية المتكاملة بمثابة المتغير الثاني الذي يلعب دوراً حاسماً في تطوير المشاريع الإنشائية، وذلك من خلال تهيئة الظروف المثالية لتنفيذ هذه المشاريع بكفاءة وفعالية.

تعتبر البنية التحتية المتكاملة من أهم العوامل التي تسهم في نجاح المشاريع الإنشائية. وتعني البنية التحتية المتكاملة توفير جميع المرافق والخدمات الضرورية مثل الطرق، والمواصلات، وشبكات الكهرباء، والمياه، والاتصالات، التي تساهم في تسهيل تنفيذ المشاريع الإنشائية بمختلف أنواعها.

إن وجود شبكة طرق متطورة يعد من الأساسيات التي تعتمد عليها المشاريع الإنشائية. حيث تسهل الطرق الوصول إلى مواقع البناء، وتسهم في نقل المواد الخام والمعدات اللازمة للمشاريع. المملكة العربية السعودية استثمرت بشكل كبير في تطوير شبكة طرقها، حيث تعتبر من الأكبر والأكثر تطوراً في المنطقة. وقد أطلقت المملكة عدة مشاريع لتوسيع وتحديث شبكة الطرق والجسور بهدف تحسين الربط بين مختلف مناطق البلاد.

إلى جانب الطرق البرية، تلعب شبكات النقل الأخرى مثل السكك الحديدية والموانئ البحرية والمطارات دوراً كبيراً في تسهيل العمليات الإنشائية. على سبيل المثال، مشروع "سار" للسكك الحديدية الذي يربط شمال المملكة بجنوبها يعد من المشاريع الكبرى التي تعزز من البنية التحتية الداعمة للقطاع الإنشائي. كما أن تطوير الموانئ البحرية يسهم في تسهيل استيراد المواد الإنشائية الأساسية من الخارج، مثل الحديد والإسمنت.

تشكل الكهرباء والطاقة عاملاً أساسياً لنجاح أي مشروع إنشائي. توفر المملكة العربية السعودية بنية تحتية متقدمة في مجال الطاقة، حيث تمتلك قدرة إنتاجية كبيرة تلبي احتياجات المشاريع الضخمة. قامت الحكومة بإطلاق مشاريع كبرى في مجال الطاقة المتجددة مثل مشروع "الطاقة الشمسية" و"الطاقة الرياح"، التي تسهم في تأمين إمدادات طاقة مستدامة للمشاريع الإنشائية.

كما تقوم الحكومة بضمان توافر شبكة كهرباء موثوقة في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق النائية، مما يسهم في توفير بيئة مثالية لتنفيذ المشاريع الإنشائية في جميع المناطق دون عقبات.

إن توفر المياه بشكل كافٍ يعد من المتطلبات الأساسية لأي مشروع إنشائي، سواء كان مشروعاً سكنياً أو تجارياً أو صناعياً. لذا، ركزت الحكومة السعودية على تطوير شبكات المياه وتحديثها بشكل مستمر لتلبية احتياجات المشاريع الإنشائية.

تمتلك المملكة مشاريع ضخمة لتحلية المياه، والتي تعتبر من الحلول الرئيسية لمشكلة ندرة المياه في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على تطوير أنظمة الصرف الصحي، بما يضمن تنفيذ المشاريع في بيئة صحية وآمنة.

في ظل الثورة الرقمية، أصبحت الاتصالات والبنية التحتية الرقمية من العناصر الحيوية لنجاح المشاريع الإنشائية. حيث تسهم هذه البنية التحتية في تحسين إدارة المشاريع من خلال تقنيات مثل إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناعي (AI).

قامت الحكومة السعودية بالاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات الألياف البصرية، مما يعزز من قدرة الشركات على التواصل وإدارة المشاريع بكفاءة أعلى. كما تم إطلاق مبادرات لتعزيز التحول الرقمي في القطاع الإنشائي، مما يساعد في تحسين عمليات التخطيط والتصميم والتنفيذ.

بالإضافة إلى البنية التحتية التقليدية، يعتبر دعم التكنولوجيا الحديثة في قطاع الإنشاءات جزءاً أساسياً من استراتيجيات الحكومة لتعزيز هذا القطاع. فالتكنولوجيا تلعب دوراً متزايداً في تحسين جودة وسرعة تنفيذ المشاريع، وتقليل التكلفة الإجمالية لها.

تدعم الحكومة السعودية استخدام تقنيات البناء الحديث مثل البناء المعياري والطباعة ثلاثية الأبعاد، التي تسهم في تقليل الوقت اللازم لتنفيذ المشاريع وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد. على سبيل المثال، تم تطبيق تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد في بناء وحدات سكنية بتكلفة أقل ووقت قياسي.

توفر الحكومة الدعم للشركات الإنشائية لاعتماد برمجيات إدارة المشاريع مثل برمجيات BIM (Building Information Modeling)، التي تساعد في تحسين التخطيط والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالمشروع. كما تساعد هذه البرمجيات في تقليل الأخطاء وتحسين جودة البناء.

في إطار رؤية المملكة 2030، تولي الحكومة أهمية كبيرة للاستدامة في قطاع الإنشاءات. حيث تدعم استخدام المواد المستدامة والصديقة للبيئة في البناء، بالإضافة إلى تعزيز استخدام تقنيات توفير الطاقة في المباني الجديدة. تم إطلاق مبادرات لدعم المشاريع التي تعتمد على الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة، مما يسهم في تقليل الأثر البيئي للمشاريع الإنشائية.

العلاقة بين متغيرات البحث

في دراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية بالمملكة العربية السعودية، تتضمن المتغيرات الرئيسية: الدعم الحكومي (المتغير المستقل) وتطوير المشاريع الإنشائية (المتغير التابع). العلاقة بين هذه المتغيرات تكشف كيفية تأثير سياسات وبرامج الدعم الحكومي على عمليات تطوير المشاريع الإنشائية وتحقيق الأهداف التنموية في هذا القطاع. لفهم هذه العلاقة بشكل تفصيلي، نحتاج إلى استعراض كيفية تأثير الدعم الحكومي على مختلف جوانب تطوير المشاريع الإنشائية.

- **التأثير على تطوير المشاريع: ** الدعم المالي، مثل التمويل والقروض الميسرة، يساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة الشركات والمطورين على تنفيذ المشاريع الإنشائية. من خلال توفير الموارد المالية الضرورية، يمكن للمشاريع أن تتخطى التحديات المالية وتحقق الأهداف المحددة. الدعم المالي يمكن أن يشمل أيضاً الحوافز الضريبية أو الإعفاءات، مما يقلل من التكاليف العامة للمشاريع ويزيد من جدواها الاقتصادية.

- **مثال: ** المشاريع الكبرى مثل البنية التحتية أو الإسكان التي تحصل على تمويل حكومي قد تستفيد من انخفاض تكاليف التمويل، مما يتيح لها تنفيذ مراحل المشروع بكفاءة أعلى.

- **التأثير على تطوير المشاريع: ** الدعم الفني والتدريب يعزز من كفاءة وجودة المشاريع الإنشائية. من خلال توفير التدريب والتوجيه في أحدث تقنيات البناء وإدارة المشاريع، يمكن للمطورين تحسين مهاراتهم ومعرفتهم، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع ذات جودة أعلى وأقل تكلفة.

- **مثال: ** برامج تدريبية موجهة لمهندسي البناء والمشرفين على المشاريع يمكن أن تؤدي إلى تحسين فعالية عمليات البناء وتطبيق معايير الجودة بشكل أكثر دقة.

- **التأثير على تطوير المشاريع: ** التشريعات واللوائح الحكومية تحدد إطار العمل الذي يتم فيه تنفيذ المشاريع الإنشائية. سياسات الدعم الحكومي التي تتضمن تحديث التشريعات واللوائح يمكن أن تساهم في تسريع عمليات الترخيص والموافقة، مما يقلل من الوقت والجهد المطلوبين لتنفيذ المشاريع.

- **مثال: ** تبسيط إجراءات الترخيص والتفتيش يمكن أن يساهم في تسريع بدء المشاريع الإنشائية وتقليل التأخيرات المرتبطة بالمعاملات الحكومية.

- **التأثير على تطوير المشاريع: ** تنظيم القطاع الإنشائي من خلال السياسات الحكومية يعزز من الشفافية ويقلل من الفساد. الدعم الحكومي الذي يشمل تعزيز الشفافية وتطبيق معايير الجودة يمكن أن يحسن من بيئة الأعمال ويجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين.

- **مثال:** إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة لمراقبة تنفيذ المشاريع الإنشائية وضمان التزامها بالمعايير يمكن أن يعزز من ثقة المستثمرين ويشجع على استثمارات أكبر في القطاع.

- **تأثير المشاريع الإنشائية:** المشاريع الإنشائية المدعومة من الحكومة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل، تحسين البنية التحتية، وزيادة النشاط الاقتصادي. الدعم الحكومي يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ مشاريع ذات تأثير اقتصادي كبير، مما يعزز من التنمية المستدامة.

- **مثال:** مشاريع بناء الطرق والجسور التي تحصل على دعم حكومي يمكن أن تسهم في تحسين حركة المرور وزيادة كفاءة النقل، مما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق المحيطة.

- **تأثير المشاريع الإنشائية:** الدعم الحكومي في المشاريع الإنشائية يمكن أن يساهم في تحسين جودة الحياة من خلال توفير مرافق سكنية وصحية وتعليمية أفضل. هذا النوع من الدعم يعزز من التنمية الاجتماعية ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

- **مثال:** مشاريع الإسكان التي تدعمها الحكومة يمكن أن توفر مساكن بأسعار معقولة للشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، مما يحسن من مستوى المعيشة ويعزز من التنمية الاجتماعية.

- **التأثير على تطوير المشاريع:** الشراكات بين القطاعين العام والخاص تساهم في تحقيق أهداف تطوير المشاريع الإنشائية بشكل أكثر فعالية. الدعم الحكومي الذي يشجع على الشراكات يتيح للقطاع الخاص المشاركة في تنفيذ المشاريع، مما يعزز من كفاءة التنفيذ والابتكار.

- **مثال:** مشاريع بنية تحتية كبيرة التي يتم تنفيذها من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تستفيد من الخبرات والموارد المالية والتقنية التي يقدمها القطاع الخاص، مما يساهم في تحقيق نتائج أفضل.

- **التأثير على تطوير المشاريع:** تقديم الحوافز والجوائز للقطاع الخاص المتعاون يمكن أن يشجع على تنفيذ مشاريع ذات جودة أعلى. الدعم الحكومي الذي يشمل التقدير والتحفيز للمساهمات الفعالة من القطاع الخاص يعزز من الإبداع ويحفز على تقديم حلول مبتكرة.

- **مثال:** منح الجوائز والمكافآت للمشاريع المبتكرة أو التي تحقق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يشجع على تقديم مشاريع ذات تأثير إيجابي كبير.

تتجلى العلاقة بين متغيرات البحث في موضوع "أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية" في تأثير الدعم الحكومي على جوانب متعددة من تطوير المشاريع. الدعم المالي والتقني يعزز من قدرة الشركات على تنفيذ المشاريع بكفاءة، بينما السياسات الحكومية والتشريعات تؤثر على تنظيم وتنفيذ المشاريع. الشراكات بين

القطاعين العام والخاص تساهم في تحسين كفاءة المشاريع وتعزيز الابتكار. في المجمل، يسهم الدعم الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من خلال تحسين جودة وكفاءة المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.

الخاتمة

تُعد المملكة العربية السعودية واحدة من أبرز الدول التي تولي اهتماماً كبيراً لتطوير البنية التحتية والمشاريع الإنشائية، وذلك كجزء من رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة واقتصاد متنوع. يلعب الدعم الحكومي دوراً محورياً في تحفيز وتسريع وتيرة هذه المشاريع. فيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات حول أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة:

1. ****زيادة حجم الاستثمارات****: أدى الدعم الحكومي إلى زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الإنشائي، حيث قامت الحكومة بتمويل العديد من المشاريع الكبرى، مثل مشاريع الإسكان، والمشاريع السياحية، وتطوير المدن الذكية. هذه الاستثمارات الحكومية تشجع أيضاً القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الحكومة، مما يزيد من حجم الاستثمارات الإجمالية.

2. ****تحفيز القطاع الخاص****: يوفر الدعم الحكومي بيئة استثمارية مشجعة للقطاع الخاص من خلال التسهيلات المالية والإعفاءات الضريبية. هذا الدعم يقلل من المخاطر التي يواجهها المستثمرون، مما يدفعهم للمشاركة بفعالية أكبر في المشاريع الإنشائية.

3. ****التطور التكنولوجي****: أحد جوانب الدعم الحكومي المهمة هو التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الإنشائية. تم توجيه جزء كبير من الدعم المالي إلى تبني تقنيات البناء الذكية والمستدامة، مما ساعد على تحسين جودة المشاريع وتقليل التكاليف على المدى الطويل.

4. ****تسريع وتيرة الإنجاز****: الدعم الحكومي يساهم في تسريع وتيرة إنجاز المشاريع، من خلال توفير الموارد المالية اللازمة في الوقت المناسب. هذا التسريع لا يساعد فقط في إنجاز المشاريع في وقت أقل، بل يساهم أيضاً في خفض التكاليف التشغيلية والإدارية للمشاريع.

5. ****تنمية المهارات البشرية****: ساهم الدعم الحكومي في تطوير المهارات البشرية من خلال برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في قطاع الإنشاءات. هذا التطوير يضمن توافر القوى العاملة الماهرة اللازمة لتنفيذ المشاريع بجودة وكفاءة عالية.

6. ****تحسين التشريعات والأنظمة****: جزء من الدعم الحكومي يتمثل في تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية التي تحكم القطاع الإنشائي. تم إدخال تعديلات على القوانين واللوائح لتسهيل الإجراءات وتقليل البيروقراطية، مما جعل تنفيذ المشاريع أكثر سلاسة وفعالية.

7. ****تنويع الاقتصاد****: يساهم الدعم الحكومي في تنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات جديدة وزيادة الاعتماد على المشاريع الإنشائية كمصدر من مصادر الدخل القومي. هذا التنويع يقلل من الاعتماد على النفط ويعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

إن الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية له تأثير إيجابي كبير على تنمية هذا القطاع، ويساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال تحسين البنية التحتية، وزيادة الاستثمارات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. هذه النتائج تعكس نجاح السياسات الحكومية في تحويل قطاع الإنشاءات إلى رافد قوي من روافد الاقتصاد الوطني.

مراجع

1. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (2022). "دور الدعم الحكومي في تطوير قطاع الإنشاء والبناء في المملكة العربية السعودية". تقرير بحثي.
2. الهيئة السعودية للمقاولين (2021). "تحديات وفرص التطوير في قطاع المقاولات السعودي". دراسة قطاعية.
3. وزارة الإسكان (2020). "برامج الدعم الحكومي للمشاريع السكنية والإنشائية في المملكة". تقرير سياسات.
4. البنك السعودي للتنمية (2019). "دور التمويل الحكومي في دعم المشاريع الإنشائية الصغيرة والمتوسطة". ورقة عمل.
5. غرفة التجارة والصناعة بالرياض (2018). "واقع وتحديات القطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية". دراسة قطاعية.
6. المجلس الاقتصادي الأعلى (2017). "رؤية المملكة 2030 وأثرها على قطاع الإنشاءات". تقرير استراتيجي.
7. مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (2016). "الأثار الاقتصادية للدعم الحكومي في قطاع البناء والإنشاء". ورقة بحثية.

رؤية 2030 ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- تسعى رؤية 2030 إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030. تهدف المبادرات إلى مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الدعم المالي وتوفير بيئة تشريعية. (Roland Berger) ([Economy Today](#)) وتنظيمية ملائمة:
الاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية
- قامت الحكومة السعودية بضخ استثمارات كبيرة لتعزيز القدرات المحلية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبرمجة والأمن السيبراني. تشمل هذه الاستثمارات تدريب المواطنين وتطوير البنية التحتية الرقمية مما يعزز قدرة المشاريع. (الرجل) (Roland Berger) الإنشائية على التطور والتنافسية:
المشاريع الكبرى وأثرها الاقتصادي
- من أبرز المشاريع الكبرى التي تدعمها الحكومة مشروع البحر الأحمر، ومدينة نيوم، والدرعية، والتي تهدف إلى تطوير قطاع السياحة والبنية التحتية المستدامة. هذه المشاريع تستقطب استثمارات كبيرة وتساهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي للمملكة. (الاقتصادية CNN)

1. **التقرير السنوي لوزارة المالية السعودية** - يمكن العثور على تقارير سنوية توضح سياسات الإنفاق الحكومي ودعم المشاريع الإنشائية عبر الموقع الرسمي لوزارة المالية السعودية.
- رابط: <https://www.mof.gov.sa>[Ministry of Finance]
2. **تقارير الهيئة العامة للإحصاء السعودية** - توفر الهيئة العامة للإحصاء بيانات وتحليلات حول الأداء الاقتصادي وتأثير الدعم الحكومي على مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الإنشاءات.
- رابط: <https://www.stats.gov.sa>[General Authority for Statistics]
- ### مراجع أكاديمية ومطبوعة:
3. **"السياسات الحكومية ودورها في تطوير قطاع الإنشاءات في المملكة العربية السعودية"**- دراسة تحليلية تعتمد على بيانات حكومية وتقارير شركات متخصصة.
4. **"أثر السياسات الحكومية على الاقتصاد السعودي: دراسة حالة قطاع الإنشاءات"**- ورقة بحثية منشورة في مجلة الاقتصاد السعودي.
5. **كتاب: "الاقتصاد السعودي وتطوير البنية التحتية"**- يناقش الكتاب الدعم الحكومي المقدم لتطوير المشاريع الإنشائية.
6. **رسالة ماجستير: "دور الدعم الحكومي في تعزيز مشاريع الإسكان والبنية التحتية في المملكة العربية السعودية"**- بحث أكاديمي تم تقديمه لإحدى الجامعات السعودية.
7. **تقرير من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)** - يحتوي على فصول تتعلق بتأثير الدعم الحكومي على مختلف القطاعات بما فيها قطاع الإنشاءات.
8. **"تأثير التمويل الحكومي على مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية"**- دراسة بحثية تم نشرها في مجلة محلية.
9. **"السياسات الحكومية والمشاريع الإنشائية: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي"**- بحث يقدم مقارنة شاملة ويستند إلى سياسات الدعم الحكومي.
10. **مقال في جريدة "الاقتصادية" بعنوان "كيف ساهم الدعم الحكومي في تطور قطاع الإنشاءات في السعودية؟"**- تحليل اقتصادي لسياسات الحكومة في دعم قطاع الإنشاءات.

جدول المحتويات

1. فصل الأول الإطار النظري للدراسة	
1.1 المقدمة	
1.2 مشكلة البحث	
1.2.1 الفجوات النظرية	
1.2.2 الفجوات العملية	
1.3 أهمية البحث	
1.3.1 أهمية نظرية	
1.3.2 أهمية تطبيقية	
1.4 أسئلة البحث	
1.5 أهداف البحث	
1.6 فرضيات البحث	
1.7 نموذج البحث	
1.8 منهجية البحث	
1.9 الدراسة الميدانية	
1.10 هيكل المشروع	
2. الفصل الثاني الإطار النظري	
2.1 المقدمة	
2.2 المبحث الأول	
2.3 المبحث الثاني	
2.4 العلاقة بين متغيرات البحث	
2.5 المراجع	
2.6 محتويات البحث الخاتمة	
.....	